الفصل الثالث:

الأخطار والتهديدات والتحديات والفرص والاستراتيجيات.

في هذا الفصل، سوف نناقش مجموعة الأخطار، والتهديدات، والتحديات، التي تواجه الأمن القومي المصري، ثم نلقي الضوء على مجموعة من الفرص، والقدرات، التي يمكن أن تمثل دعمًا للأمن القومي المصري، في مواجهة الأخطار، والتهديدات،والتحديات التي تواجهه، كما سوف نتعرض لبعض الإجراءات الحمائية، والوقائية، للأمن القومي المصري، بمفهومه الصحيح والشامل، الذي سبق وقدمناه، وذلك في المباحث الثلاثة الآتية :

المبحث الأول: الأخطار والتهديدات والتحديات التي تواجهه.

المبحث الثاني: فرص وقدرات البيئة المصرية، لدعم الأمن القومي في مواجهة الأخطار والتهديدات والتحديات .

المبحث الثالث : الإجراءات الحمائية والوقائية للأمن القومي المصري .

المبحث الأول

الأخطار والتهديدات والتحديات التي تواجهه

في هذا المبحث، نلقي الضوء على بعض الأخطار، والتهديدات، والتحديات، التي يمكن أن تواجه الأمن القومي المصري، مع الإقرار بأن الأخطار، والتحديات، والتهديدات، متجددة، ومتنوعة، ويمكن أن تظهر تارة، وتخبو أخرى، ولكي تكتمل الفائدة، يحسن توضيح الفرق بين مفهوم كل من الأخطار، والتهديدات، والتحديات .

أولًا: الأخطار: هي «وصف لكل شيء يلحق الضرر، بالدولة المصرية في الحال».

ثانيًا: التهديدات: هي «الحالة التي تُصيب الدولة بالقلق، تجاه مجموعة من المشاكل المباشرة،التي يمكن أن تحدث في الحال، ولم تحدث بعد».

ثالثًا: التحديات: هي «الرؤية المستقبلية للدولة، تجاه مجموعة من التصورات، والسيناريوهات، التي يمكن أن تقع في المستقل، ويمكن أن تمثل تهديدات مستقبلية للدولة المصرية، فتضع السلطة سيناريوهات للقضاء عليها، قبل حدوثها، أو سيناريوهات لمواجهتها حال حدوثها ».

وعلى ما تقدم:

- الخطر: هو « ضرر يلحق بالدولة في الوقت الراهن ».

-التهديد: هو « ضرر يمكن أن يلحق بالدولة، بشكل مباشر، في الوقت الحالي، وتصاب الدولة بالقلق تجاهه ».

- التحدي: هو « الضرر المنظور، في المستقبل، ولا يوجد له ملامح محددة في الوقت الراهن».

والآن نَشرعُ في إلقاء الضوء على الأخطار، والتهديدات، والتحديات، التي تواجه الأمن القومي المصري، وذلك لإحداث حالة من الوعي العام، بأهمية التصدي لها ومواجهتها، على نحو يعزز قدرات الأمن القومي ، ولا يكون خصماً منه، كما أن تحقق الوعي العام بالأخطار، والتهديدات، والتحديات، التي تواجه الأمن القومي ، يخلق إلتفافاً بين السلطة والشعب لمواجهتها، بل ويمكن استثمارها لتقويته .

أولاً : بعض الأخطار التي تواجه الأمن القومي المصري:

عند التحدث عن الأخطار التي تواجه الأمن القومي المصري، يجب الابتعاد كثيرًا عن التوجهات والآراء السياسية، التي تعبر عن خصوصية فكرية، أو انحياز سياسي، أو انطباعات نفسية، والوقوف في مكان أقرب إلى الموضوعية، والحيادية، حتى تأتي التصورات مطابقة للواقع، ومستهدفة للصالح العام المصري، فيجب البعد التام، عن المكايدة السياسية، ويجب التشبث بالمصلحة العامة، والوطنية، وهذا ما سنحاول التزامه عند الحديث عن أهم هذه الأخطار، وذلك على النحو التالي في العناصر الآتية:

١- وجود العدو الصهيوني على الحدود المصرية، وأطماعه التاريخية، وسلوكه في الدوائر ذات الأهمية للمصالح المصرية:

رغم موجات الهرولة، لبعض المثقفين، نحو التطبيع مع العدو الصهيوني، ومحاولات تجميل وجهه البشع، بهدف جعله صديقًا للشعوب العربية

والإسلامية، وإظهاره بأنه نصير للعرب،والمسلمين ضد إيران الشيعية، وضد الإرهاب، وأن الكيان الصهيوني، الغاصب لحقوقنا ومقدساتنا الإسلامية والعربية، أقام واحة للحرية، والديمقراطية، وأنه الشريك الاقتصادي، والأمني، والسياسي، الأقرب، والأنفع، والدائم، لدول المنطقة.

ورغم كل هذه الأكاذيب، تبقى ذاكرتنا، تحمل ما قام به هذا الكيان السرطاني، في أرضنا، وشعبنا، وجيشنا، وأطفالنا، في مصر، وفلسطين، ولبنان، وسوريا، وستبقى ذاكرتنا تستحضر أطماعه، في إقامة دولة من النيل إلى الفرات، كما تراقب عيوننا، وفكرنا، سلوكه الضار بمصالحنا في دول حوض النيل، وأفريقيا، وغيرها.

فيجب النظر لهذا الكيان الغاصب، على أنه عدو، يستهدف أمننا، وأرضنا، ومصالحنا بالطرق المباشرة، وغير المباشرة، وأنه متربص للحظة تحقيق حلم الدولة اليهودية، من النيل إلى الفرات، على أنقاض الدولة المصرية، والعراقية، والأردنية، والسورية.

لذلك يجب على المؤسسات الرسمية الوطنية، والمكونات المصرية، بما فيها المعارضة المصرية أن تنهي خلافاتها، وتتفرغ لبناء الوطن، وتقويته اقتصاديًا، وعسكريًا، وصناعيًا، وسياسيًا، واجتماعيًا، لمواجهة الخطر الصهيوني القادم من الحدود.

فمعاهدات السلام مع هذا الكيان لم ولن تمنع أطماعه، ولم، ولن تمنع من اعتداءاته، فيجب إنهاء الخلافات، والالتفاف للبناء الداخلي العام، والتام.

كما يجب أن تتعلم الشعوب، والمؤسسات الوطنية، الرسمية وغير الرسمية، والمعارضة، الإسلامية، وغير الإسلامية، والحكام، والزعماء، من تجربة هذا الكيان الغاصب، المكون من أفكار، وطبقات، وشعوب عديدة، كيف استطاع أن يدير اختلافاته، وتنوعه، لصالح بناءكيانه، وتحقيق هدفه، في إقامة دولة قوية، تستطيع الصمود حتى الآن، وإلى أمد بعيد في مواجهة

كل هذه الدول العربية والإسلامية المطوقة لها.

وهنا يحق لنا أن نتسائل، كيف استطاع الكيان الصهيوني الجمع بين المتطرف اليهودي، والليبرالي اليهودي، جنبًا إلى جنب، ليعملوا جميعًا لصالح إسرائيل ؟؟ وكيف استطاعوا أن يجعلوا من اختلافهم هذا قوة؟؟ ولماذا لم يقتتلوا ويتفرقوا كما يقتتل العرب والمسلمون فيما بينهم ؟؟

والإجابة: يجب أن نعي، ونتعلم حتى من أعداءنا ونصوب أخطاءنا.

٢- المعارك الدائرة على الأراضي المصرية في سيناء:

إن المعارك الدائرة في سيناء، بالرغم من قلة المعلومات المتوفرة عنها لديَّ، ولدى الكثيرين من المهتمين، إلا أنه من المسلمات الشرعية والوطنية، أنه يجب وقف سيل هذه الدماء، التي تراق على أرض سيناء من أبناء الوطن الواحد، سواء من الجيش أو الشرطة أو المدنيين نتيجة ما يحدث في سيناء، وأن هذا الخراب، والقتال، والعنف، لا يبرر الاستمرار فيه دين، ولا عرف، ولا عقل، ولا وطنية، وأنه لا يجوز استهداف أرواح أفراد الجيش، أو الشرطة، أو المدنيين، بالقتل والتفجير العشوائي، كما لا يجوز استهداف الأموال العامة، أو الخاصة، فإن هذا يهدد الأمن القومي من جهات أهمها:

- استهداف أرواح المنتسبين للجيش، أو الشرطة في سيناء هو حد ذاته تهديد للأمن القومي.

- استهداف أرواح المنتسبين للجيش، والشرطة، ومنشآتهم، ومعداتهم، يسبب الفوضى، ويفتح أبواب سيناء للتنظيمات التابعة للاستخبارات الصهيونية، والاستخبارات الأخرى المعادية، وهذا يهدد الأمن القومي.

- إن ما يحدث يهدد أمن الحدود المصرية، ويقحم الجيش والشرطة، في حرب داخلية.

- إن ما يحدث يهدد أمن المواطن المصري، في سيناء، في نفسه، وأمواله،

ويجعله عرضة للنزوح خارج سيناء، فيتم تفريغها من السكان، كما يؤثر على تماسك الجبهة الداخلية، وهذا يضر بالأمن القومي.

- إن ما يحدث يهدد التنمية الاقتصادية، والمستدامة في سيناء، وهذا يضر بالأمن القومي المصري.

- إن ما يحدث يمثل استنزافًا لموارد الدولة المصرية، المادية، والاقتصادية، والبشرية، فيؤثر سلبًا على كل مشاريع التنمية في الدولة المصرية، بوجه عام، وفي سيناء بوجه خاص.

فلابد من وضع تصور شامل، وواقعي لإنهاء ما يحدث في سيناء، تصور يحوز توافق وطني مصري، تتحد الإرادة الجمعية للدولة المصرية، سلطة، ومنظمات مجتمع مدني، وكيانات سياسية، ومؤسسات دينية، لإنهاء ما يحدث في سيناء، ويحل محله التنمية الاقتصادية، وتتحول سيناء إلى مناطق جاذبة للسكان، والاستثمار، وتصبح درعا اقتصاديًا، وأمنيًا، وبشريًا، للدولة المصرية.

٣- بناء سد النهضة وملف مياه النيل:

سأختصر القول في الحديث عن سد النهضة، رغم خطورته، فقد قمت ببحث هذا الملف ودراسته على يد أساتذة، كارم وطنيين، متخصصين في الشأن الأفريقي، وخلصت بنتيجة فيه،سأقدمها هنا بشكل مختصر على النحو التالي:

« إن الباحثين في هذا الشأن منقسمون إلى ثلاثة آراء:

الأول:أن سد النهضة يحمل الخير لأثيوبيا، والسودان، ومصر أيضاً .

الثاني: أن سد النهضة يمثل خطرًا على مصر، وذلك لتأثيراته البيئة الخطيرة، وتأثيره على حصة مصر المائية، وسيكون لذلك آثار سلبية، على الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية في الدولة المصرية، في المستقبل

القريب، والبعيد، وعلى الأجيال القادمة، فلابد من الاتفاق على سنوات ملئ السد، بحيث لا يشكل خطرًا على مصر حتى يتم ملئه.

الثالث: أن هذا السد، لن يستمر كثيرا، وسوف يتحطم، ويهدم لأسباب تتعلق بموقع بناءه، الذي سوف يتشقق ويتحطم السد.

« وبعيدًا عن مناقشة هذه الآراء وترجيح بعضها على بعض نقول:

إن بناء سد النهضة، على الهيئة الحالية، يمثل خطرًا على الأمن القومي المصري، سواء اتفقنا على إطالة سنوات ملئه إلى عشر سنوات، كما تسعى الدولة المصرية الآن، أو حتى أكثر من عشر سنوات، أو لم نتفق كما تتعنت أثيوبيا، لماذا؟

لأن هذا السد سوف يتحكم في كمية المياه الواردة إلى مصر، وسوف تتحكم أثيوبيا بشكل كامل في ذلك، وهذا يجعل مصر اقتصاديًا، وسياسيًا، واجتماعيًا، تحت إرادة السلطة الحاكمة في أثيوبيا، والتي ترتبط بعلاقات قوية مع دول معادية للدولة المصرية، كإسرائيل».

وعلى ما تقدم، يجب أن يعي الجميع في مصر، سلطة، وشعبًا، ومعارضة، أن مصالح مصر المصيرية مهددة، ولابد من توافق الجبهة الداخلية، وإقامة حوار حول هذه الأزمة، ليتوحد الشعب بكل مكوناته، والسلطة بكل مؤسسات الدولة، خلف رؤية، وسياسة، وهدف، واحد، متوافق عليه، يحقق الحفاظ على مصالح مصر في مياه النيل، ويحقق الإطمئنان والأمن للأجيال القادمة.

٣-حالة عدم الاستقرار السياسي:

من المتفق عليه، أن حالات عدم الاستقرار السياسي، تهدد الأمن القومي لأي دولة، لأنها تجعلها عرضة للفوضى، والانهيارات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية .

«وعند الحديث عن عدم الاستقرار السياسي، يثور الجدل، بين المؤيدين

والمعارضين للسلطة، في أي دولة، فالغالبية من المؤيدين للسلطة، لا يرون في الفوضى والانهيار، أيّ عدم استقرار سياسي، والغالبية من المعارضين للسلطة، يرون أن مجرد عدم وصولهم للسلطة، أو إبعادهم عنها، أو عدم تحقيق بعض مطالبهم، يمثل عدم استقرار سياسي للدولة».

«كما أن البعض من المؤيدين للسلطة، يخلط بين الاستقرار الأمني، والاستقرار السياسي، وكما أن البعض من المعارضين للسلطة، يخلط بين مجرد وجود معارضة سياسية، ووجود عدم استقرار سياسي».

ولأن الجدل قائم، وهدفنا الصالح الوطني العام، لابد من إلقاء الضوء على مفهوم الاستقرار السياسي، ومؤشراته، ومؤشرات عدم تحققه، وهذا ما سنقدمه على نحو مختصر كما سيأتي:

أولا: مفهوم « الاستقرار السياسي »:

هذا المفهوم يتكون من كلمة « الاستقرار » ووصفها « السياسي ».

وهذا المفهوم، عند تناوله، تجد حوله اختلافات، ومدارس عديدة، كل منها له منطلقات، ينطلق من خلالها عند الحديث عن هذا المفهوم، ونحن لن نتطرق لها خَشية الإطالة، لكن نقدم إجمالًا للعناصر التي تقرب المفهوم، ولا يخرج عن صلبها والجمع بينها لتعم الفائدة فيما يلي:

١- إن الاستقرار السياسي في جوهره،« ليس وليد القوة العسكرية، والأمنية، ولكنه وليد تدابير سياسية، واجتماعية، واقتصادية، وثقافية، تجعل من كل قوى المجتمع وفئاته، عينًا ساهرةً على الأمن القومي للدولة، ورافدًا من روافده ».

٢- وهو أيضًا، «تماسك وترابط فئات المجتمع بعضهم ببعض، من جهة، وفيما بينها وبين السلطة من جهة أخرى، وفيما بينهم وبين مؤسسات الدولة من جهة ثالثة، بحيث يكفل هذا التماسك، وقوف الدولة سلطة، ومؤسسات،

ومجتمع، كوحدة واحدة، أمام التقلبات والمتغيرات ».

٣- وهو أيضًا، «قدرة النظام السياسي، على استثمار قدرات الدولة، والظروف التي تمر بها، للتعامل مع الأزمات، واستيعاب الصراعات الدائرة داخل المجتمع، مع عدم استعمال العنف فيها، حيث أن استعمال العنف، هو أحد ظواهر عدم الاستقرار السياسي ».

فمن هنا، يتضح مفهوم الاستقرار السياسي، ويسهل تقرير ما كنا نعيش في حالة استقرار سياسي أم لا؟؟

ولكي يتضح الأمر وينجلي، تم الاتفاق على مؤشرات للاستقرار السياسي ومؤشرات على عدمه، نعرض أهمها فيما يأتي.

ثانيًا: مؤشرات الاستقرار السياسي:

١- نمط انتقال السلطة:

والمقصود هنا، هو تغيير شخص رئيس الدولة، وانتقال السلطة منه وإليه، فإذا تم طبقًا لما هو متعارف عليه، في دستور الدولة، فهذا مؤشر على الاستقرار السياسي، أما إذا كان عن طريق انقلابات عسكرية، أو تدخلات عسكرية، أو احتجاجات واضطرابات شعبية، أو ثورة سلمية، أو مسلحة، فهو مؤشر على عدم الاستقرار السياسي.

٢- المؤسساتية:

المقصود هنا، أن صناعة واتخاذ القرار تحكمه آليات مؤسساتية، ويتحقق الفصل بين السلطات، واحترام سلطة القانون، وعدم شخصنة صنع القرار.

فكلما اقترب نظام الحكم في مجتمع ما إلى المؤسسية، كان مؤشرًا على الاستقرار السياسي والعكس.

٣- شرعية النظام:

باختصار، يكتسب النظام شرعيته ابتداءً، عند انتقال السلطة إليه بطرق دستورية وقانونية، ويكتسب الشَّرعنة أو المشروعية أو الشرعية، تبعًا من خلال تحقيق مصالح الشعب، وصيانة استقلال الدولة، وحماية الحقوق والحريات، وتحقق الرضا الشعبي عن أداءه.

٤- قوة النظام السياسي على حماية المجتمع وسيادة الدولة:

والمقصود هنا، ليس القوة العسكرية، والأمنية، فليس بالقوة الأمنية، والعسكرية على أهميتها، ولا بالإجراءات الردعية، ولا بالإكثار من الممنوعات، ولكن ببناء حياة سياسية سليمة، تحقق ارتفاع نسبة الرضا الشعبي، ومستوى الثقة في الحياة السياسية، وفي مؤسسات الدولة والمجتمع .

٥- محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية:

والمقصود هنا، عدم وجود تغييرات كبيرة، ودائمة في مناصب القيادات التنفيذية، ذات التأثير في السلطة الحاكمة .

٦- الاستقرار البرلماني:

والمقصود هنا، أن يوجد برلمان يعبر ممثليه عن الاختيار الشعبي، الحقيقي، في انتخابات نزيهة، وأن يتمتع هذا البرلمان بالاستقرار.

وصور عدم الاستقرار البرلماني هي:

أ- حل البرلمان قبل استيفاءه مدته القانونية.

ب- استقالات كثيرة لأعضاء في البرلمان، أو إسقاطات كثيرة لعضوية أعضاء في البرلمان.

٧- الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية:

الآليات الديمقراطية معروفة، ومن أهمها تفعيل آليات المشاركة السياسية، وتداول السلطة بطرق قانونية، ودستورية، وغيرها من أدوات الديمقراطية، هي

من أهم مظاهر الاستقرار السياسي، وغيابها من أبرز مظاهر عدم الاستقرار السياسي.

٨- غياب العنف، واختفاء الحروب الأهلية، و غياب الحركات الانفصالية والمتمردة:

اختفاء هذه المؤشرات، علامة من علامات الاستقرار السياسي، ووجودها مؤشر من مؤشرات عدم الاستقرار السياسي.

٩- تحقق الوحدة الوطنية، واختفاء الولاءات التحتية:

- فالوحدة الوطنية، وتحققها مؤشر على وجود الاستقرار السياسي، وغيابها مؤشر على عدم الاستقرار السياسي.

- والمقصود بالولاءات التحتية، هي الولاءات التي تتعارض وتؤثر سلبًا على مصالح الدولة المصرية العامة، أو الوطنية، كالولاء لتنظيم ما، أو شخص ما، أو جماعة ما، على حساب مصالح الوطن العامة، والوطنية، فإن هذه الولاءات تسبب عدم الاستقرار السياسي.

١٠- نجاح السياسات الاقتصادية للنظام الحاكم:

فالنجاح فيها مؤشر من مؤشرات الاستقرار السياسي، والفشل فيها مؤشر من مؤشرات عدم الاستقرار السياسي.

١١- قدرة وفاعلية النظام السياسي في الاستجابة لمتطلبات البيئتين الداخلية والخارجية:

والمقصود هنا، قدرة، وفاعلية النظام، عند استخدام الموارد الكمية، في تلبية المتطلبات، « كالتعليم، والصحة، والرعاية الاجتماعية، والخدمات المحلية، ونحوها» .

كما يقصد بها قدرة وفاعلية النظام السياسي، على تلبية المتطلبات من الموارد المعيارية، «كالحرية، والمساواة، والعدالة، والمشاركة السياسية ،

ونحوها».

١٢- قلة تدفق الهجرة الخارجية والنزوح الداخلي:

إذا كثرت هجرة المواطنين خارج حدود دولتهم، إلى دولٍ أخرى، أو زاد نزوح المواطنين من مدنهم إلى مدن أو قرى أخرى، داخل وطنهم لأسباب أمنيةٍ، كان ذلك مؤشر على عدم الاستقرار السياسي، وإذا لم تكثر الهجرة، أو النزوح ،أو لم يمثل ذلك ظاهرة، كان ذلك مؤشر على الاستقرار السياسي.

وهنا ملاحظة يحسن ذكرها وهي:

« أنه لابد من توافر كل مؤشرات الاستقرار السياسي، لكي نحكم بأن نظامًا ما يحظى باستقرارٍ سياسي، وإنه يكفي غياب مؤشر أو أكثر من مؤشرات الاستقرار السياسي، لكي نحكم بأن النظام يُعاني من عدم استقرار سياسي».

ثالثاً: مؤشرات عدم الاستقرار السياسي:

إن هناك مؤشرات، إذا توافرت دلت بما لا يدع مجالًا للشك، أن نظاماً ما يعاني من عدم الاستقرار السياسي، وهي:

١- مؤشر العنف السياسي:

مؤشر العنف، من أهم المؤشرات الدالة على عدم الاستقرار السياسي، فكلما زادت درجة العنف السياسي، زادت احتمالات اتجاه النظام السياسي إلى عدم الاستقرار.

*** وتقاس درجة العنف بثلاثة عوامل هي:**

أ- مجال العنف: أي « حجم المشاركة في العنف السياسي داخل الدولة ».

ب- حِدة العنف: أي « نتائج العنف »، من تلفيات، وتخريب ناتج عن العنف.

ج- استمرارية العنف:أي « الفترات الزمنية التي تستغرقها عمليات العنف السياسي ».

٢- مؤشرات الصراع الداخلي في الدولة التي تسهم في عدم الاستقرار السياسي:

يرى بعض الخبراء،« عبد الرحمن خليفة » أن أهم مؤشرات الصراع الداخلي في الدولة والتي تساهم في عدم الاستقرار هي ما يلي:

أ- عدد الاغتيالات السياسية داخل الدولة.

ب- عدد الإضرابات العامة.

ج- وجود حرب أهلية أو حرب عصابات.

د- عدد الأزمات الحكومية داخل البناء السياسي للنظام.

هـ- عدد عمليات التطهير التي تتم داخل أجهزة الحكومة.

ع- عدد المظاهرات المعادية للحكومة.

٣- مؤشرات الصراع الخارجي التي تسهم في عدم الاستقرار السياسي:

أ- عدد المظاهرات الخارجية، ضد السياسة الخارجية للدولة.

ب- عدد مرات الاحتجاج الدولية، ضد السياسة الخارجية للدولة.

ج- عدد مرات العقوبات السلبية، التي فرضت على الدولة.

د- عدد الدول التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع الدولة.

هـ- عدد مرات استدعاء، وطرد السفراء الأجانب.

ع- عدد التهديدات، الصادرة ضد الدولة.

غ- عدد الاتهامات، التي وجُهت ضد الدولة.

ص- عدد القتلى، التابعين للدولة في الصراعات الخارجية.

ض- عدد المرات، التي حركت فيها الدولة قواتها.

ط- عدد العمليات العسكرية، التي قامت بها الدولة، لحل بعض المعضلات التي تواجهها.

وخلاصة ما تقدم:

فقد ألقينا الضوء، على مفهوم الاستقرار السياسي، ومؤشراته تحققه، وعدم تحققه، ومن خلال متابعتنا، وبحثنا، وجدنا أن الدول المتقدمة عسكريًا، وأمنيًا، ومتخلفة من الناحية السياسية، هي أقرب الدول لعدم الاستقرار السياسي، وأقربهم لحدوث التقلبات المفاجأة.

وعلى ما تقدم نرى أن مكونات الاستقرار في وطننا الغالي مصر هي:

أولًا: تحقيق المصالحة الوطنية.

ثانيًا: تحقيق الرضا، والثقة المتبادلة، بين السلطة والمجتمع، ووضع آليات متفق عليها لإدارة العلاقة بين المكونات، فيما بينها، وفيما بينها وبين السلطة، ووضع تصور واقعي وملائم لتحقيق التسوية المناسبة لأزمات الوطن السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، عن طريق حوار مجتمعي صادق وشفاف.

٤- وجود عشرات الآلاف من السجناء،ومئات المحكومين بالإعدام، على خلفيات سياسية:

بعيدًا عن الخلفيات السياسية، والفكرية لهؤلاء السجناء السياسيين، وبعيدًا عن المظلومية التي وقعت عليهم أو لم تقع، وبعيدًا عن عدالة أو عدم عدالة محاكماتهم.

وبعيدًا عن عدالة أو عدم عدالة قضيتهم، وبعيدًا عن الظروف السياسية، التي تسببت في أزمتهم، أومواقفهم.

بعيدًا عن كل هذا نقول:

إن وجود هذه الأعداد في السجون، لفترات طويلة، دون أن يتم تسوية أزمتهم، يُشكل خطرًا على الأمن القومي المصري من وجوه عديدة، أمنية، وسياسية، وفكرية، واجتماعية، واقتصادية، على المستوى الداخلي، وسياسية على المستوى الخارجي، فيجب إنهاء هذا الملف، حتى لا يكون خطرًا حالًا، أو تهديدًا قادمًا، ويتم تسويته بتحقيق المصالحة الوطنية، واتخاذ الضمانات الكافية لعدم تكرار مثل هذه الأزمات.

٥- انتشار تجارة المخدرات وتفشي الإدمان بين الشباب:

إن الملاحظة العادية، والمتابعة الأولية، تؤكد انتشار تجارة المخدرات لا أقول في كل محافظات الدولة، بل في كل مدن، وقرى، وأحياء، وأماكن التجمعات، في الدولة المصرية، ويشهد لذلك الاستجوابات المقدمة في مجلس النواب، والإحصاءات الرسمية، لأعداد المدمنين، والأموال التي يتم انفاقها على المخدرات.

إن هناك بعض الإحصائيات، التي تتحدث على ٣٠% من الشباب أو ٥٠% بخلاف النساء وكبار السن، وإحصائيات تعلن أن أكثر من ذلك يتعاطون المخدرات.

ولكن لا نستشعر حجم الخطر، إلا إذا قلنا أن قرابة أو أكثر من ٣٠% من الشباب الذين يتعاطون المخدرات من شباب الدولة، ليس لديهم وعي للتفكير في مستقبل أوطانهم ، أو مستقبلهم ، أو التفكير في أي خير لأنفسهم ، أو أوطانهم ، وأن هؤلاء سيكونون عالة على أوطانهم، وسيشكلون إضافة لأعداد المرضى، والمجرمين، والمنحرفين فكريًا، والأميين، والعاطلين.

إن انتشار تجارة المخدرات، خطر على الأمن القومي المصري، لأنها خطر على الإنسان المصري، الذي يناط به حماية الأوطان، وبناءها، فليس

من الدين، أو الوطنية، التفريط فيه، لأنه تفريط في الوطن بأكمله، فيجب على السلطة، والمجتمع وكل المكونات المصرية السياسية، والدينية، المؤيدة للسلطة، أو المعارضة، تتوحد جهودها لمكافحة هذا الخطر، والقضاء عليه لحماية حاضرنا، وأوطاننا، ومستقبل الأجياله القادمة.

ثانيًا: بعض التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي المصري:

١- التأثير الخارجي المتزايد على السياسات المصرية، والتبعية الاقتصادية، لدول غربية، وشرقية، كبرى، أو دويلات صغرى.

٢- حالة الانسداد السياسي، ورفض الإصلاح السياسي، الذي يتناسب مع الحالة والخصوصية المصرية.

٣- جمود الرؤية الحركية والفكرية، والسياسية، عند أغلب القيادات والكيانات المعارضة، والمؤثرة، وتمسكها بالحلول الصفرية، والآنية السريعة، المنفصلة عن الواقع.

٤- غياب الشعور بالأمن عند جزء كبير من أبناء الشعب المصري، ممن لهم توجهات سياسية معارضة للسلطة.

٥- غياب العدالة الاجتماعية.

٦- عدم تحقق العدالة الانتقالية، أو العدالة التصالحية، أو العدالة الرضائية، من وجهة نظر جزء كبير من الشعب المصري، فيما يتعلق بمراحل الحكم، والتغيرات، التي مرت بها الدولة .

٧- ضعف الشعور الوطني، والانتماء، والولاء، عند شرائح من الشعب المصري، والرغبة في الهجرة، لأسباب متعددة، لدى نسبة كبيرة من المواطنين، ولاسيما الشباب.

٨- زيادة الشعور لدى نسبة من الشعب المصري، بعدم الثقة في

المؤسسات الوطنية الخدمية، وأداءها دورها الوطني بحيادية، وشفافية، ومهنية.

٩- اتساع الفجوة بين الأكثرية الشعبية، وبين المؤسسة القضائية، والعسكرية، والشرطية، قد تكون لأسباب موضوعية، أو لأسباب متعلقة بعدم الوعي، أو بسبب الأداءات الإعلامية الخاطئة.

١٠- انتشار الأمراض المزمنة، والزيادة المطردة في أعداد المرضى، وغياب الرعاية الصحية المناسبة، لمحدودي الدخل، والفقراء، وغياب السياسة الوقائية، والعلاجية، التي تقضي أو تقلل الأمراض.

١١- انتشار الجهل، والأمية، وفشل المنظومة التعليمية، وعدم جدواها.

١٢- الانقسام المجتمعي، على خلفيات سياسية.

١٣- الشعور المتزايد بالانتقاص من الهوية الإسلامية، والتمييز الطائفي لغير المسلمين على المسلمين، لدى العامة من رواد المساجد، والمهتمين بالشأن الإسلامي المصري.

١٤- الشعور الموروث، والمستمر، لدى المسيحيين بأنهم مضطهدون دينيًا.

١٥- انتشار المحسوبية والفساد الإداري.

١٦- الأزمة الاقتصادية، وإجراءات الإصلاح الاقتصادي غير الملائمة.

ثالثا: التحديات التي يمكن أن تشكل تهديداً في المستقل ويجب مواجهتها اجتماعيًا ومؤسسيًا:

١- العمل على مواجهة الحملة المنهجية، التي تستهدف الهوية الإسلامية، والرموز التاريخية للمسلمين، بطريقة علمية، وثقافية، وتوعوية، بعيدة عن العنف، والصراخ، والمزايدات، بحيث يتم إفشال وإفساد هذه الحملة الشرسة، دون أن يتم

إظهار الطاعنين في شرائع الدين الإسلامي، ورموزه، أنهم حماة الحرية، ورموز التنوير.

٢- إحداث تغيير وإصلاح في منظومة الصحة، والتعليم، لكي تقوم بدورها المهني والصحيح.

٢- السعي الجاد لتحقيق زيادة دخل الفرد، والقضاء على الفقر، والأمية، وتقليل نسب البطالة، والعمل على تحقيق التنمية المستدامة.

٣- إعادة الثقة بين الشعب ومؤسساته الوطنية، ولاسيما الجيش، والشرطة، والقضاء، وذلك باتباع الأسباب المؤدية لذلك، ثم حشد الجهود الوطنية الرسمية، وغير الرسمية، لترسيخ الثقة، والمفهوم الصحيح، تجاه مؤسسات الدولة الوطنية.

٤- العمل على تسوية المشكلات الحدودية، بين الدولة المصرية ودول الجوار، وإيجاد صيغ تعاون مشترك، وهذا لا ينطبق على الكيان الصهيوني، فعلاقتنا معه تحددها مصالح مصر العامة والوطنية، وقدراتنا نحن فقط، في إطار البيئة الإقليمية، والدولية .

٥- العمل على مواجهة خطابات التخوين، والتكفير، والكراهية، والتحريض على العنف والقمع، المتبادلة بين المكونات المختلفة سياسيًا أو فكريًا.

٦- التعامل الصحيح والمناسب، لمواجهة وحل مشكلة أطفال الشوارع، التي تفشت وانتشرت، ويتم استخدامها في نشاطات تضر بالأمن القومي الوطني، وتجعل منهم قنابل موقوتة، لها آثار أمنية، واجتماعية، خطيرة.

٧- العمل على منع دعوات الانعزال بجزء من الوطن، لصالح طائفة، أو مكون لجعله مرتكزًا، للانفصال بوطن مستقل عن الدولة المصرية، وإفشال هذه المخططات.

٨- حشد الجهود، لمنع دعوات الإقصاء، والاستحواذ، والاستعلاء الجماعي، سواء الطبقي، أو الفكري، أو الوظيفي، ومحاربة الانتقاص الجماعي، والمعلن من أيٍ من المكونات المصرية، لأي سبب أو مبرر.

رابعًا: التحديات الخارجية للأمن القومي المصري.

١- الرغبة الغربية، في تفتيت دول المنطقة العربية، ومنها مصر، وجعلها دويلات تابعة، عالةً على الدول الكبرى، ترزح في الفقر، والجهل، والمرض، والاحتراب السياسي، والطائفي.

٢- العولمة، في بعض جوانبها، وأهدافها، والتي تضر بالأمن القومي للدول العربية، والإسلامية لصالح الدول الغربية.

٣- بالرغم من أن وجود الكيان الصهيوني، على الحدود المصرية يشكل خطرًا، على الأمن القومي المصري، إلا أن تحركاته إفريقيًا، وعربيًا، ودوليًا، والتي تسعى للإضرار بالمصالح المصرية، وتقزيم دورها، في مناطق المصالح المصرية المصيرية، والحيوية، والكبرى، تمثل تحديًا للدولة المصرية.

٣- النظرة الأمريكية للأمن القومي الأمريكي، تمثل تحديًا للدول العربية، والإسلامية، ومنها مصر، لأنها تتدخل في الشئون الأمنية، والسيادية لهذه الدول، مما يوجب الاستيقاظ التام، والعمل الدائم، لمواجهة هذه التدخلات.

٤- الرؤية الأيديولوجية التوسعية لإيران، على حساب الدول السنية، في المنطقة العربية خاصة، والدول السنية عامة، ومنها الدولة المصرية.

٥- العمل على إنهاء بعض مظاهر التبعية السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والتكنولوجية، لبعض الدول الكبرى.

٦- العمل على مواجهة الانكشاف الاقتصادي، الذي يمكن أن يواجه الدولة المصرية، لضعف اقتصادها، وربطه ببعض الدول، وبعض المنتجات،

وبعض العملات، والذي يمكن أن يؤدي إلى التدخل الخارجي في شئون الدولة المصرية، أو حدوث اضطرابات اجتماعية، وسياسية حادة.

٧- التوترات في الدول المجاورة، وفي دول حوض النيل، والقرن الأفريقي، مع ضعف الدور المصري فيها.

٨- استمرار الأزمات في سوريا، واليمن، وليبيا، وجنوب السودان، والسودان، وغزة، لها تأثيراتها السلبية على مصر، وأمنها، على مستويات عديدة.

٩- زيادة نفوذ بعض الدول الأجنبية، عربية، وغير عربية، داخل مصر، وسيطرتها على بعض مؤسسات صناعة الرأي العام، كبعض وسائل الإعلام، المقروءة والمرئية، وبعض مراكز الأبحاث، وبعض الألعاب الرياضية، وعمل لوبيات مصالح لها دخل الدولة المصرية.

١٠- وجود عشرات الآلاف من المعارضين المصريين بالخارج، لا يرغبون في العودة إلى مصر، خوفًا من القهر، والقمع، أو الاعتقال، وهؤلاء يؤثرون على مئات الآلاف من المصريين بالخارج، ومئات الآلاف من المصريين بالداخل، وهذا يشكل تحديًا للدولة المصرية، وليس فقط للسلطة الحاكمة حاليًا، فيجب العمل الجاد لتسوية هذا الملف بمعالجة أسبابه، وبشكل عادل، يصب في صالح الدولة المصرية، دون النظر لمصالح شخص أو مكون مؤيد أو معارض.

المبحث الثاني

— فرص وقدرات البيئة المصرية لدعم الأمن القومي — المصري في مواجهة الأخطار والتهديدات والتحديات

الدولة المصرية « بمفهومها الصحيح » تمتلك فرص، وقدرات، تحتويها البيئة المصرية الداخلية، والإقليمية، والدولية، والتي يمكن استغلالها، وتطويرها، واستثمارها، لكي تحدث دعمًا كبيرًا لتحقيق أهداف الأمن القومي المصري.

ويمكن تقسيم هذه الفرص، والقدرات، إلى ثلاثة أقسام لكل قسم منها دوره في دعم الأمن القومي ، وهي على النحو التالي:

القسم الأول: فرص، وقدرات، على مستوى البيئة الداخلية، للدولة المصرية:

القسم الثاني: فرص وقدرات، على مستوى البيئة الإقليمية، للدولة المصرية:

القسم الثالث: فرص وقدرات، على مستوى البيئة الدولية، للدولة المصرية:

القسم الأول: فرص وقدرات على مستوى البيئة الداخلية المصرية:

في هذا القسم نلقي الضوء على بعض ما تمتلكه الدولة المصرية من فرص، وقدرات، إذا أُحسن استعمالها، واستثمارها، كانت من أهم دعائم الأمن القومي المصري، وهي ثلاثة أنواع:

النوع الأول: قدرات،وفرص الإنسان المصري:

النوع الثاني: قدرات، وفرص الجغرافيا والثروات:

النوع الثالث: قدرات،وفرص المؤسسات الرسمية وغير الرسمية:

ونلقي الضوء على هذه الأنواع الثلاثة ، على النحو الآتي:

النوع الأول: قدرات وفرص الإنسان المصري:

ويتمثل ذلك في مجموعة من القدرات، والفرص، التي يمكن أن تقدم الدعم الكامل، الذي يساهم في تحقيق أهداف الأمن القومي المصري، ونذكر بعضها على سبيل المثال:

١ـ العدد الكبير لسكان الدولة المصرية :

هذا العدد من السكان،الذي يقارب المائة مليون مواطن، إذا توافرت الإرادة الحقيقية، والإدارة الصحيحة، يمكن أن يكون أهم الفرص، والقدرات، باعتباره مورداً هاماً من موارد التنمية، لدعم الأمن القومي المصري، في جميع أبعاد الأمن القومي ، التي سبق وبيناها.

٢ـ الخبرات والكفاءات :

هذه الخبرات والكفاءات،العلمية، والسياسية، والاقتصادية، والأمنية، والعسكرية، والفكرية، والدينية، والثقافية، والرياضية، المتاحة لدى الدولة المصرية، والتي أبدع وبرز بعضها في خارج البلاد، إذا توافرت الإرادة الحقيقية، والإدارة الصحيحة، يمكن أن تشكل موردًا، هامًا،لدعم الأمن القومي المصري، في جميع أبعاده، التي سبق وبيناها.

٣ـ طبيعة الشعب المصري في التحمل، وسرعة التأثر، والتأثير، وسهولة توجيهه نحو الأهداف الوطنية:

الشعب المصري، يتميز بطبيعة، تعبر عن قدرات، وفرص، يمكن أن تستثمر في إطار دعم الأمن القومي المصري، كالقدرة على التحمل، وسرعة

التأثر، والتأثير، وسهولة توجيهه، نحو الأهداف القومية، ولاسيما إذا توحدت جهود الدولة مجتمعة، ممثلة في السلطة الحاكمة، والمؤسسات غير الرسمية من أحزاب سياسية، وجماعات دينية، ونخب فكرية، وثقافية، وتم صياغة أهداف عامة، وطنية، حقيقية، يسير خلفها المجتمع، لتحقيقها بدعم من السلطة، فهو قادر على إنجازها، إذا آمن بها، وتم توفير الأسباب والأجواء الداعمة.

٤- القدرات المالية لأعداد كبيرة من رجال الأعمال المصريين:

القدرات المالية الهائلة، لأعداد كبيرة من رجال الأعمال المصريين،والذي يمكن توجيه استثماراتها في مشاريع كبرى، تسهم في تحقيق أهداف الأمن القومي المصري.

٥- التنوع الفكري والطائفي :

التنوع الفكري، والطائفي، الذي يتميز به الشعب المصري، يمكن أن يستثمر في الاتجاه الصحيح، بحيث يكون أحد الدعائم المحققة، والمحافظة على أهداف الأمن القومي المصري، ذات الأثير الكبير على المستوى الداخلي المحلي، والمستوى الإقليمي، والمستوى الدولي، وفي الحفاظ على المصالح المصيرية، والحيوية، والكبرى، للدولة المصرية، حيث أن هذه التنوعات الفكرية، والطائفية، لها امتدادات، وعلاقات، بشكل عابر للحدود، فيجب أن يستثمر لصالح الدولة .

النوع الثاني: قدرات وفرص الجغرافيا والثروات:

بغير إطالة، نقدم إطلالة على هذا النوع من القدرات، فمصر تمتلك موقعًا، جغرافيًا، عبقريًا، ومتميزًا، وهامًا، وتكمن عبقريته أنه قابل لأن يستثمر بشكل مرن، ومتطور، حسب التطورات، والتغيرات، الدولية، والإقليمية، وكأنه متغير، وغير ثابت، يتمدد، وينكمش، حسب مصالح الدولة المصرية، فهي

تقع في ملتقى قارات العالم القديم، وهي أيضًا مركزًا لعبور التجارة العالمية، وموقعها الهام في وسط العالم العربي، ووسط الشمال والشرق الإفريقي، وبوابة لإفريقيا، على الحدود الأسيوية، وهي أحد دول البحر المتوسط، فهذا الموقع يجعل للدولة المصرية قدرات، وفرص كبيرة، على المستويات الاقتصادية، والسياسية، والأمنية، والعسكرية، والثقافية، يمكن أن تحقق من خلالها أهداف الأمن القومي المصري .

كما أن مصر تمتلك ثروات، وموارد طبيعية، هائلة، متمثلة في مصادر المياه، والأراضي الشاسعة الصالحة، للزراعة، ولإقامة المشاريع الاقتصادية، والصناعية، والترفيهية، والسياحية، كما أن مصر تتمتع بطقس معتدل، ومشمس طول النهار، ووجود الرياح طوال اليوم، الشيء الذي يمكن استثماره في استخراج الطاقة للاستعمال المحلي، والتصدير للخارج، كما يوجد مجموعة من المعادن الهامة، والذهب، والفوسفات، والبترول، والغاز، والرمال الصالحة للصناعة، وغير ذلك، والتي يمكن أن تحقق للدولة المصرية الأمن المائي، والغذائي، والتنمية الاقتصادية، بل وتحقق الرفاهية للشعب المصري، بشرط القضاء على الفساد، والتحرر من التبعية الاقتصادية، وتوافر الإرادة السياسية الحقيقية، والإدارة الصحيحة، وإيجاد الإطار القانوني الصحيح، وتوحيد الجبهة الداخلية .

النوع الثالث: قدرات وفرص المؤسسات الرسمية وغير الرسمية:

أ- المؤسسات الرسمية:

المقصود بالمؤسسات الرسمية هنا، هي المؤسسات التي تعبر عن السلطات الثلاثة، التنفيذية، والقضائية، والتشريعية، فالدولة المصرية تتمتع المؤسسات الرسمية فيها، بخبرات متنوعة، ومتعددة، لدولة مركزية لم تسبقها دولة في مجال الإدارة، في محيطها الإقليمي، كما أنها تضم خبرات بشرية هائلة، اعتمدت عليها كثير من الدول العربية، والإفريقية، في بناء مؤسساتها

التي تدير دولها الآن بكفاءة عالية، فإذا توافرت الإرادة السياسية، والإدارة الصحيحة لهذه المؤسسات، وقامت بدورها المنوط بها، حسب ما تقوم به مثيلاتها في الدول المتقدمة، وحسب ما يحقق المصالح العامة، والوطنية للدولة المصرية، كانت هذه المؤسسات أهم داعم للأمن القومي المصري، لكي يحقق أهدافه كاملةً، سواء كان في مجال تحقيق الحماية، والأمن الداخلي مع احترام حقوق الإنسان، وإنهاء الصراع الداخلي، وحماية الحدود، وتنفيذ القانون، واحترام الدستور، وإقامة العدالة، والتشريع، والرقابة، وتقديم خدمات الصحة، والتعليم، ونحوها، على نحو مهني حسب المعايير الدولية، وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية، أو تحقيق الاستقرار السياسي، بمفهومه الصحيح، وتحقيق تماسك الجبهة الداخلية، والاندماج الوطني.

ب- المؤسسات غير الرسمية:

والمقصود بها هنا المؤسسات، والتنظيمات، والأحزاب، والجماعات التي لا تعبر عن السلطة التنفيذية، بل تعبر عن جهود جماعية وطنية، تم إنشاءها بهدف تحقيق إصلاح، أو تغيير، أو القيام بدور داعم لتحقيق أحد المصالح العامة، أو الوطنية، وتعمل بشكل قانوني، أو تسعى لتقنين وضعها، أو لا تخالف القانون والدستور، ولا تسعى لهدم الدولة « حسب المفهوم الصحيح لها» ولا لإحداث فوضى، أو احتراب داخلي، ولا يهدد وجودها الأمن القومي المصري، ومنها الأحزاب السياسية، والجماعات الدينية، والحركات السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، الحقوقية والأهلية، وجماعات المصالح، وجماعات الضغط.

فهذه المؤسسات، لها ثقلها، وقوتها، وتأثيرها، داخليًا، وخارجيًا، على البيئة المصرية، فإذا قامت هذه المؤسسات بدورها، على النحو الصحيح، فسوف تسهم بشكل مؤكد في دعم الأمن القومي المصري، وتحقيق أهدافه، وهذه المؤسسات بتأثيرها الداخلي، يمكن أن تسهم بقدر كبير في تحقيق النهضة، والاستقرار السياسي، والاجتماعي، والأمني الداخلي، وبعلاقاتها، وتأثيرها الخارجي، يمكن

أن تشكلُ قوةً، ناعمةً، للدولة المصرية، والتي تدعم الدولة في تحقيق أهداف أمنها القومي.

ج- مؤسسة الأزهر، والكنيسة المصرية:

إن لهاتين المؤسستين على المستوى الداخلي، والإقليمي، والدولي، تأثير وثقل كبيران، فهما يمثلان قوة ناعمة، للدولة المصرية، فهاتان المؤسستان، لأسباب عديدة، لم يتم استثمارهما على الوجه الأمثل، لتحقيق أهداف الأمن القومي المصري، والمتمثلة، في الحفاظ على أركان الدولة المصرية، وتحقيق المصالح العامة، والوطنية للدولة، فهما يمكن أن يقدما للدولة المصرية الكثير والكثير، باعتبارهما قوة ناعمة، فكرية، وثقافية، ودينية، لها تأثيرها في الدوائر ذات الملفات المصيرية، والحيوية، للدولة المصرية، لما لهما من نفوذ عابر للحدود المصرية، بل عابر للقارات، هذا على المستوى الإقليمي، والدولي.

أما على المستوى الداخلي، فيمكن أن يقوما بدور أكبر، في تحقيق السلم المجتمعي، والتعايش المشترك، وقبول الآخر، والحفاظ على حقوق الإنسان، وتحقيق المصالحة الوطنية، والقضاء على دعاوى الكراهية، والتحريض على العنف، والقمع، والإقصاء، والاستحواذ.

لذلك فإن مؤسسة الأزهر، ومؤسسة الكنيسة باعتبار كل منهما يمثل مرجعية دينية لمكون من مكونات الدولة المصرية، بل ويمثلان مرجعية دينية لكثير من أتباعهما في كثير من دول العالم التي لمصر فيها مصالح مصيرية، وحيوية، وكبرى، فكل منهما يمتلك قدرات وفرص، يمكن أن تساهم في تحقق الدولة المصرية أهداف أمنها القومي.

القسم الثاني: فرص وقدرات الدولة المصرية، على مستوى البيئة الإقليمية:

إن البيئة الإقليمية، التي تحيط بالدولة المصرية، بالرغم من أن كثيرًا من دولها تحيا حالة من عدم الاستقرار السياسي، بل أحيانًا حالة من الفشل، والفوضى، مما يجلب بعض التهديدات، والتحديات، للدولة المصرية، إلا أن وجود مصر في هذه البيئة، أفرز لها، وأبرز لها، أنواع متعددة من الأهمية، يمكن أن تستثمرها الدولة المصرية، لتحقيق أهدافها على مستويات عدة، وأهمها تحقيق أهداف الأمن القومي المصري، والتي سبق وألقينا عليها الضوء، بشرط توافر إرادة حقيقية، وإدارة صحيحة للملفات المتأزمة، وفقًا لما تمليه مصالح الدولة المصرية، بعيدًا عن الخصومات الفكرية، والأيدلوجية.

فالأوضاع المتوترة في ليبيا، والسودان، وجنوب السودان، وغزة، والأراضي المحتلة، إضافة للأوضاع في اليمن، وسوريا، والصومال، والأزمة بين دول الخليج، والأزمة بين دول المغرب العربي، فالدولة المصرية إذا استطاعت أن تحقق الاستقرار السياسي، وتماسك الجبهة الداخلية، وقامت بوضع سياسة خارجية وطنية، قائمة على لعب دور محوري، في كل هذه الأزمات، بحيث تكون قبلة لكل الأطراف المتنازعة،تمتلك أوراق ضغط، للمساهمة في تسوية هذه الصراعات، أو إدارتها بما يخفف منها، أو يضعها على طريق التسوية، ولا تترك دورها لحساب أيٍ من القوى الدولية، أو الإقليمية، فسوف تحقق نجاحًا على مستويات عديدة، سياسية، واقتصادية، وأمنية، وعسكرية، وثقافية، تصب جميعها في دعم الأمن القومي المصري، وتحقيق أهدافه.

القسم الثالث: فرص وقدرات الدولة المصرية، على مستوى البيئة الدولية:

إن موقع، ومكانة، الدولة المصرية، تاريخيًا، ودينيًا، وفكريًا، في محيطها الإفريقي، والعربي، والإسلامي، جعل لها مكانة، قوية، وأهمية كبيرة،في البيئة الدولية، حيث أن دول العالم أجمع، ولاسيما الدول الكبرى منها، لها مصالح كبرى، وحيوية مع الدول العربية، والإفريقية، والإسلامية، التي ترتبط مصر معها بعلاقات متميزة تاريخية، نعم لقد تراجعت أهمية الدولة المصرية على المستوى الإقليمي، والدولي، وزاحمتها دولٌ أخرى، مثل: إسرائيل، والسعودية، وإيران، وتركيا، إلا أن هذا التراجع يمكن أن يكون مؤقتًا، فيمكن أن تقوم مصر بدورها، الذي يحقق لها أمنها القومي، وتستفيد بشكل كامل من مكانتها، وقدراتها، بشرط توافر الإرادة الحقيقية، والإدارة الصحيحة، والتي تهدف إلى تحقيق المصالح العامة، والوطنية للدولة المصرية، والابتعاد عن السياسات الوقتية، وسياسات التبعية لبعض الدول الكبرى، والإقليمية.

وخلاصة ما تقدم:

إن الدولة المصرية تمتلك، مجموعة من الفرص، والقدرات، هائلة، ومتنوعة، إذا توافرت لها الإرادة الحقيقية، والإدارة الصحيحة، يمكن استغلالها، واستثمارها، بشكل مناسب، ومنظم، قانوني، لصالح تحقيق الدولة المصرية أهدافها كاملة.

المبحث الثالث

الإجراءات الحمائية والوقائية للأمن القومي المصري

من الأهمية بمكان، إلقاء الضوء على الإجراءات الحمائية، والوقائية للأمن القومي المصري، لأن ذلك يمثل تثقيفًا ضروريًا للمواطن المصري، بتنوعاته الفكرية، واهتماماته السياسية، ليكون على وعي وتفهم تامين، بمجموع ومضمون هذه الإجراءات، فيكون على استعداد لتقبلها، وتفهمها، والتعاون معها وعليها، والمشاركة فيها، على قدر استطاعته، ودوره المنوط به.

الأمن القومي المصري « بمفهومه الصحيح وأهدافه التي سبق وقدمناها » لابد له من إجراءات حمائية، ووقائية،وهذه الإجراءات يمكن تقسيمها على ثلاثة محاور على النحو الآتي:

المحور الأول: محور الاستراتيجية، والوقاية:

المحور الثاني:محور الممارسة، وتحقيق الأهداف:

المحور الثالث: محور الحماية، والردع العام :

المحور الأول: محور الاستراتيجية، والوقاية:

أولًا: الاستراتيجية:

أ- طبيعة الاستراتيجية المطلوبة لتحقيق أهداف الأمن القومي المصري والحفاظ عليه:

« يجب أن تعبر عن المفهوم الصحيح،الشامل، المبني على إدراك الواقع،

والبيئة، والقدرات، والأهداف، والذي يحقق الامتلاك الكامل، للعناصر التي توفر تحقيق الإجراءات، والتدابير، والقدرات، المُمَكنة للدولة، لكي تحافظ على حدودها، وأركانها، وتقوم بوظائفها، وتحقق المصالح العامة والوطنية، مع استمرار كفاءتها في أداء ذلك في وقت السلم والحرب، وفق مجموعة من البدائل والخيارات،وتكون ذات مراحل زمنية محددة يتم مراجعتها فيها، وتحمل القدر الكافي من المرونة لتطويرها وتعديلها »

ب- ملامح وحقيقة الاستراتيجية المطلوبة للحفاظ على الأمن القومي المصري:

الحديث عن الملامح الخاصة باستراتيجية الأمن القومي المصري، لابد وأن يكون حديثًا عموميًا، جزئيًا، حسب ما يقتضيه المقام، أما حقيقة الاستراتيجية، وتفاصيلها، لابد وأن تكون سرية، فلا يوجد دولة تفصح، أو تعلن عن إستراتيجيتها في المرحلة الحالية، أو المستقبلية، فهذا من الحفاظ على الأمن القومي.

ولكن يجب أن ترتكز على أبعاد، وعناصر، وقواعد، تحقق أهدافه، ويكون تأمين عناصرها واجب وطني.

ثانيًا: الوقاية:

يجب على الدولة المصرية، ممثلة في السلطة الحاكمة، والمؤسسات الوطنية، الرسمية، وغير الرسمية، والقوى المجتمعية، أن تتعاون في الحفاظ على الأمن القومي، وتحقيق أهدافه، وبالقطع العمل على وقاية إستراتيجيته من الاختراق، وذلك من خلال ما يلي:

١- توفير الدعم، والموارد، والإمكانيات، لتأهيل المؤسسات الوطنية بدورها العسكري، والأمني،والسياسي، الاقتصادي، والاجتماعي، والفكري، والتثقيفي، والديني، للحفاظ على الأمن القومي من الاختراق الخارجي، أو الإضعاف، والإخلال به داخليًا.

٢- تماسك الجبهة الداخلية، عن طريق تحقيق المصالحة الوطنية، والسلم المجتمعي، وتنمية الشعور الوطني، والانتماء للدولة بمفهومها الصحيح، من خلال احترام حقوق الإنسان المصري، وإطلاق الحريات العامة، وتفعيل المشاركة السياسية، الحقيقية.

المحور الثاني: محور الممارسة، وتحقيق أهداف الأمن القومي المصري:

بعد وضع الاستراتيجية، وتحقيق إجراءات الوقاية، تأتي مرحلة الممارسة، وتحقيق أهداف الأمن القومي ، وفي هذه المرحلة يجب ألا يغيب عن الدولة، سلطة، وشعب، الأخطار، والتهديدات، والتحديات، فتتكاتف الجهود، وتجتمع الإرادات على تحقيق أهداف الأمن القومي المصري من خلال النقاط التالية:

١- التحرك على المستوى السياسة الداخلية:

« لابد وأن يكون ضابط التحرك على المستوى الداخلي في الملفات، السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، والإعلامية، والأمنية، هو بناء مجتمع متماسك داخليًا، ينعم بالأمن والاستقرار، والعدل، والحرية، والمساواة، وعدم التمييز، لأي سبب من الأسباب الدينية أو الفكرية، أو السياسية، أو الوظيفية، وينعم بالعدالة الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والرفاهية، مبتعدًا تمامًا، عن كل أسباب الانقسام المجتمعي، والاحتراب الأهلي لأسباب سياسية أو طائفية».

٢- التحرك على المستوى الإقليمي:

لابد وأن يكون التحرك في هذا المحور، محكوم بخصائص الأمن القومي المصري، والتي سبق وبيناها من قبل، فيكون ضابط التحرك هو « **تحقيق أهداف الأمن القومي المصري، والمصالح العامة، والوطنية للدولة المصرية، على المستوى التكتيكي، والإستراتيجي».**

ولابد وأن يتمتع التحرك بالاستقلالية، في القرار الوطني، وبناء علاقات

قائمة على المصالح المتبادلة،والاحترام للخصوصية، والشئون الداخلية، واحترام الحدود، واحترام سيادة الدولة .

٣- التحرك على المستوى الدولي:

التحرك على هذا المستوى الدولي، لا يختلف كثيرًا عن المستوى السابق، إلا أنه يجب أن تتخلص الدولة المصرية من بعض مظاهر التبعية الاقتصادية، والسياسية، وغيرها، وتسعى للعمل على إيجاد نظام دولي متوازن، وعادل، غير أحادي القُطبية، وتعمل على إحداث تنوع في علاقاتها السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، حتى لا تصبح متعرضة للانكشاف الاقتصادي أو الاهتزاز السياسي، حال توتر علاقاتها مع الكيانات المرتبطة بها الدولة المصرية.

المحور الثالث: محور الحماية والردع العام:

«يكون ضابط هذا المحور، هو حفظ أمن الدولة المصرية، مواطنيها، ومؤسساتها، داخليًا، وحمايتها من التهديدات، والاعتداءات الخارجية ».

وذلك عن طريق اتخاذ الوسائل، والتدابير العسكرية، والأمنية، والسياسية، والاجتماعية، والفكرية، والثقافية، التي تحقق الردع التام، والتماسك والوعي المجتمعي العام، والتأهب للرد على الاعتداءات، والقضاء على الأخطار، والتهديدات، بشكل قانوني، ومؤسسي، وفاعل.

ولا يتم ذلك قطعًا، إلا بإحداث تنمية شاملة، اقتصادية، وسياسية، وعسكرية، وأمنية، ودعم، ورعاية، دينية، وفكرية، وثقافية، مؤسساتية، ومجتمعية.

وهذا يحتاج إرادة سياسية، ومجتمعية حقيقية، وهذا يدفعنا دائما للمطالبة بتحقيق المصالحة الوطنية، والعمل على تماسك الجبهة الوطنية.